

مرسوم رقم ٨٩٥٣

إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرسم إلى فتح اعتماد إضافي في باب احتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ بقيمة ٦٥٠٠ مليار ليرة لبنانية منه ٤٠٠٠ مليار لاحتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة و ٢٥٠٠ مليار لاحتياطي العطاءات للعام ٢٠٢٢

إرن رئيس الجمهورية،

بناءً على الدستور،

بناءً على قانون المحاسبة العمومية و تعديلاته ولا سيما المادتين ١٢ و ٢٧ منه،
بناءً على القانون النافذ حكماً رقم ٦ تاريخ ٢٠٢٠/٠٣/٠٥ (قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٢٠)،

بناءً على اقتراح وزير المالية،

بناءً على موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٠

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يُحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي إلى فتح اعتماد إضافي في الموازنة العامة في باب الاحتياطي لعام ٢٠٢٢ بمبلغ قدره ٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. فقط ستة الاف وخمسمائة مليار ليرة منه ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. (فقط اربعة الاف مليار ليرة لبنانية) في احتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة و ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. (فقط الفان وخمسمائة مليار ليرة لبنانية) في احتياطي العطاءات وذلك لتغطية بعض حاجات الادارات والمؤسسات العامة عن العام ٢٠٢٢.

المادة الثانية: إن رئيس مجلس الوزراء مكلف بتفيذ أحكام هذا المرسوم.

بعدد في ١٨ آذار ٢٠٢٢
الإمضاء: ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: محمد نجيب ميقاتي

وزير المالية
الإمضاء: يوسف خليل



قانون رقم

فتح اعتماد إضافي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ في باب احتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ بقيمة ٦٥٠٠ مليار ليرة لبنانية منه ٤٠٠٠ مليار لاحتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة و ٢٥٠٠ مليار لاحتياطي العطاءات للعام ٢٠٢٢

المادة الأولى: يفتح في الجزء الأول من الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ في باب احتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ بقيمة ٦٥٠٠ مليار ليرة لبنانية منه ٤٠٠٠ مليار لاحتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة و ٢٥٠٠ مليار لاحتياطي العطاءات لتغطية بعض حاجات الادارات والمؤسسات العامة عن العام ٢٠٢٢ للاعتماد الاضافي التالي :

الجزء الاول	
الباب	٢٧ احتياطي الموازنة
الفصل	٢ احتياطي للنققات الطارئة والاستثنائية
الوظيفة	١٩٠ تحويلات ذات طابع عام بين الادارات
البند	١٨ النققات الطارئة والاستثنائية
الفقرة	١ احتياطي لنققات طارئة
النبذة	١ احتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل. ل.

فقط اربعة الاف مليار ليرة لبنانية

الفصل	١ احتياطي للنققات المشتركة
الوظيفة	١٩٠ تحويلات ذات طابع عام بين الادارات
البند	١٥ منافع اجتماعية
الفقرة	٩ تقديمات اخرى
النبذة	١ احتياطي للعطاءات / ٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل. ل.



فقط الفان وخمسماية مليار ليرة لبنانية

..... / ٦,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ / ل.ل.

المجموع العام

فقط ستة الاف وخمسمائة مليار ليرة لبنانية

تضاف الإعتمادات المفتوحة بموجب هذا القانون والبالغة ٦٥٠٠ مليار ليرة إلى أرقام الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢ قبل تصديقها، على أن تدرج فيها سناً للمادة ١٢ من قانون المحاسبة العمومية.

المادة الثانية: لا يجوز استعمال الإعتمادات المفتوحة في الموازنة العامة بموجب هذا القانون سوى للغاية المنصوص عليها في المادة الأولى منه.

المادة الثالثة: تدون الإعتمادات المعقودة والمصفاة والمصرفية والمدفوعة من أصل المبلغ المخصص أعلاه في قطع حساب الموازنة العامة وحسابات المهمة للعام ٢٠٢٢.

المادة الرابعة: تغطي الإعتمادات المفتوحة بموجب المادة الأولى من هذا القانون بزيادة تقدير واردات موازنة العام ٢٠٢٢ الإستثنائية وفقاً لما يلي:

قسم الواردات:

الجزء ٢	الواردات الإستثنائية
الباب ٥	القروض المعقودة من الدولة لصالح الخزينة
الفصل ٥٦	القروض الداخلية
البند ٥٦١	سندات خزينة داخلية
الفقرة ٥٦١٠١	القروض الداخلية

..... / ٦٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ / ل.ل.

فقط ستة الاف وخمسمائة مليار ليرة لبنانية.

المادة الخامسة: يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.



الأسباب الموجبة

لما كان الانفاق خلال العام ٢٠٢٢ يتم حالياً وفق الاعتمادات المتوفرة في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠ باعتبارها اخر موازنة مصدقة شرط توفر الاعتمادات في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢

ولما بلغ المجموع العام لقانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٢٠٠,٣٩٢,٣١٩,٥٩٣,٠٠٠ ل.

في حين بلغ مجموع اعتمادات مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ مبلغاً قدره ٤٧,٣٢٨,٨٥٦,١٠٧,٠٠٠ ل.

وحيث ان التقيد بسقف اعتمادات قانون موازنة العام ٢٠٢٠ شرط توفرها في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ لا تلبي الحاجات الفعلية للادارات العامة والمؤسسات العامة، لا سيما تلك التي لا تحتمل إنتظار صدور قانون موازنة العام ٢٠٢٢ سواء أُلحظت في الإعتمادات العائدة للإدارات كالنقل المؤقت والإستشفاء (وهنا يُربط النقل من الإحتياطي لاحقاً بتعميد الإدارة على إسقاط نفس القيمة من الإعتمادات الملحوظة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ الفحال إلى مجلس النواب) أو لم تُلحظ وكان بالإمكان تأمينهما من الإحتياطي سيما للمعاملات التي أُعدت بها مشاريع مراسيم لم تبصر النور من القانون رقم ٢٤٥ الصادر في ٢٠٢١/١١/١٢ البالغ ١٢٠٠ مليار وأهمها تمويل ترحيل مواد كيميائية خطيرة داخل حرم منشآت النفط في طرابلس وكذلك تغطية نفقات معالجة في المستشفيات لدى الجيش اللبناني المستحقة عن سنوات سابقة،

لذلك ونظراً لضرورة الاستمرار بدفع رواتب العاملين في القطاع العام واعطائهم القدرة على الصمود ومن اجل تأمين سير المرفق العام

تم إعداد مشروع قانون فتح إحتداد إضافي في موازنة العام ٢٠٢٢ بقيمة ٦,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل. (فقط ستة الاف وخمسمائة مليار ليرة لبنانية) موزع وفقاً للشكل التالي :

• ٤٠٠٠ مليار لاحتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة

• ٢٥٠٠ مليار لاحتياطي العطاءات



أمّلين إقراره.

تقرير لجنة المال والموازنة

حول

مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٩٥٢ الرامي إلى فتح اعتماد إضافي في باب إحتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ بقيمة ٦٥٠٠ مليار ليرة لبنانية منه ٤٠٠٠ مليار لإحتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة و ٢٥٠٠ مليار لإحتياطي العطاءات للعام ٢٠٢٢

عقدت لجنة المال والموازنة جلسة عند الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع فيه ٢٠٢٢/٧/١٤ برئاسة النائب ابراهيم كنعان، وحضور عدد من السادة اعضاء اللجنة، وذلك لدرس مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٩٥٢ الرامي إلى فتح اعتماد إضافي في باب إحتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ بقيمة ٦٥٠٠ مليار ليرة لبنانية منه ٤٠٠٠ مليار لإحتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة و ٢٥٠٠ مليار لإحتياطي العطاءات للعام ٢٠٢٢.

تمثلت الحكومة ب:

- دولة نائب رئيس مجلس الوزراء: الأستاذ سعادة الشامي
- معالي وزير المالية: الأستاذ يوسف الخليل

كما حضر الجلسة:

مدير عام وزارة المالية بالوكالة، جورج معراوي.

بعد الاطلاع على الاسباب الموجبة لمشروع القانون،

إستمعت اللجنة إلى شرح من معالي وزير المالية حول الحاجة التي دعت إلى طلب فتح اعتماد إضافي بموجب مشروع القانون موضوع الدرس هي الحاجة الملحة لتغطية النفقات الطارئة لسائر الإدارات

والمؤسسات العامة، خاصة في ظل الوضع الإقتصادي والمالي الحالي الصعب، والذي إنعكس بصورة سلبية على كافة القطاعات في الدولة.

بالتالي وضع مشروع القانون لسد الحاجات المستحقة منذ بداية العام ٢٠٢٢، وفقاً للزيادات التي أقرها مجلس الوزراء بسبب إستمرار الأنفاق على قانون موازنة العام ٢٠٢٠ بإعتبار انها أخر موازنة جرى تصديقها لحين إقرار مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢، لكي يتم الصرف على أساس قانون موازنة جديد على أن يجري حسم هذا الأعتاماد الإضافي من اعتماداتها وفقاً" لطلب رئيس اللجنة وموافقة أعضاء اللجنة.

لكن الحاجة ، ووفقاً" لعرض وزارة المالية ، وصلتجدها الأدنى حالياً" إلى / ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ / عشرة الاف مليار ليرة لبنانية،

تم تقديم مستند لتبرير هذه الزيادة إعتبرته اللجنة غير كافياً" وطالبت وزارة المالية بتزويد المجلس النيابي بتفصيل للزيادات المطلوبة وذلك قبل موعد الجلسة العامة المقبلة.

ثم أثار النواب موضوع موازنة ٢٠٢٢ التي انهت اللجنة القسم الأكبر منها متوقفة عند مشكلة تعدد سعر الصرف فيها، حيث جددوا مطالبة ممثلي الحكومة تزويد اللجنة بالدراسة التي طالبت بها مراراً وزارة المالية ومنذ نيسان ٢٠٢٢ ، خلال مناقشة مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢، والمتعلقة بسعر الصرف وتوحيد المعايير المطبقة في مشروع الموازنة لكي يتم الموائمة بين النفقات والواردات.

وبعد الدرس والمناقشة، أقرت اللجنة مشروع القانون معدلاً،

واللجنة إذ تحيل مشروع القانون المذكور اعلاه ، معدلاً وفقاً للصيغة المرفقة رتباً ، لى المجلس النيابي

الكريم لتأمل إقراره.

رئيس اللجنة

النائب

ابراهيم كنعان

بيروت في: ١٤/٧/٢٠٢٢

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٩٥٢ الرامي إلى فتح إعتقاد إضافي في باب إحتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ بقيمة ١٠٠٠٠ مليار ليرة لبنانية منه ٧٤٠٠ مليار لإحتياطي لتغذية مختلف بنود

الموازنة و ٢٦٠٠ مليار لإحتياطي العطاءات للعام ٢٠٢٢

(كما عدلته لجنة المال والموازنة)

المادة الأولى: يفتح في الجزء الأول من الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ في باب إحتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ بقيمة ١٠٠٠٠ مليار ليرة لبنانية منه ٧٤٠٠ مليار لإحتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة و ٢٦٠٠ مليار لإحتياطي العطاءات لتغطية بعض حاجات الإدارات والمؤسسات العامة عن العام ٢٠٢٢ الإعتقاد الإضافي التالي:

الجزء الأول

الباب ٢٧	إحتياطي الموازنة
الفصل ٢	إحتياطي للنفقات الطارئة والإستثنائية
الوظيفة ١٩٠	تحويلات ذات طابع عام بين الإدارات
البند ١٨	النفقات الطارئة الإستثنائية
الفقرة ١	إحتياطي لنفقات طارئة
النبذة ١	إحتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة / ٧,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ / ل.ل.

فقط سبعة آلاف وأربعمائة مليار ليرة لبنانية

الفصل ١	إحتياطي للنفقات المشتركة
الوظيفة ١٩٠	تحويلات ذات طابع عام بين الإدارات
البند ١٥	منافع إجتماعية
الفقرة ٩	تقديمات اخرى
النبذة ١	إحتياطي للعطاءات

فقط ألفان وستمائة مليار ليرة لبنانية



ل.ل / ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ /

المجموع العام

فقط عشرة آلاف مليار ليرة لبنانية

تضاف الإعتمادات المفتوحة بموجب هذا القانون والبالغة ١٠٠٠٠ مليار ليرة إلى أرقام الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢ قبل تصديقها، على أن تدون فيها سنداً للمادة ١٢ من قانون المحاسبة العمومية.

المادة الثانية: لا يجوز استعمال الإعتمادات المفتوحة في الموازنة العامة بموجب هذا القانون سوى للغاية المنصوص عليها في المادة الأولى منه.

المادة الثالثة: تكون الإعتمادات المعقودة والمصفاة والمصرفية والمدفوعة من أصل المبلغ المخصص أعلاه في قطع حساب الموازنة العامة وحسابات المهمة للعام ٢٠٢٢.

المادة الرابعة: تغطي الإعتمادات المفتوحة بموجب المادة الأولى من هذا القانون بزيادة تقدير واردات موازنة العام ٢٠٢٢ الإستثنائية وفقاً لما يلي:

قسم الواردات:

الجزء ٢ الواردات الإستثنائية

الباب ٥ القروض المعقودة من الدولة لصالح الخزينة

الفصل ٥٦ القروض الداخلية

البند ٥٦١ سندات خزينة داخلية

الفقرة ٥٦١.١ القروض الداخلية

فقط عشرة آلاف مليار ليرة لبنانية.

ل.ل / ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ /

المادة الخامسة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

لما كان الإنفاق خلال العام ٢٠٢٢ يتم حالياً وفق الإعتمادات المتوفرة في قانون الموازنة لعام ٢٠٢٠ بإعتباها أخر موازنة مصدقة شرط توفر افعتمادات في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ .
ولما بلغ المجموع العام لقانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٢٠,٣٩٢,٣١٩,٥٩٣,٠٠٠ ل.ل.

في حين بلغ مجموع إعتمادات مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ مبلغاً قدره ٤٧,٣٢٨,٨٥٦,١٠٧,٠٠٠ ل.ل.

وحيث أن التقيد بسقف إعتمادات قانون موازنة العام ٢٠٢٠ شرط توفرها في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ لا تلبى الحاجات الفعلية للإدارات العامة والمؤسسات العامة، لا سيما تلك التي لا تحتتمل إنتظار صدور قانون موازنة العام ٢٠٢٢ سواء أُلحظت في الإعتمادات العائدة للإدارات كالنقل المؤقت والإستشفاء (وهنا يُربط النقل من الإحتياطي لاحقاً بتعهد الإدارة على إسقاط نفس القيمة من الإعتمادات الملحوظة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ المحال إلى مجلس النواب) أو لم تُلحظ زكان بالإمكان تأمينها من الإحتياطي سيما للمعاملات التي أُعدت بها مشاريع مراسيم لم تبصر النور من القانون رقم ٢٤٥ الصادر في ٢٠٢١/١١/١٢ البالغ ١٢٠٠ مليار وأهمها تمويل ترحيل مواد كيميائية خطيرة داخل حرم منشآت النفط في طرابلس وكذلك تغطية نفقات معالجة في المستشفيات لدى الجيش اللبناني المستحقة عن سنوات سابقة، لذلك ونظرا لضرورة الإستمرار بدفع رواتب العاملين بالقطاع العام وغعطاءهم القدرة على الصمود ومن أجل تأمين سير المرفق العام

تم إعداد مشروع قانون فتح إعتماد إضافي في موازنة العام ٢٠٢٢ بقيمة ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. (فقط عشرة ألاف مليار ليرة لبنانية) موزع وفقاً للشكل التالي:

- ٧٤٠٠ مليار لإحتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة
- ٢٦٠٠ مليار لإحتياطي العطاءات

أملين إقراره



الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

الوزير

١٥٢/١٨٣٥

٢١ تموز ٢٠٢٢

سعادة النائب ابراهيم كنعان
رئيس لجنة المال والموازنة

الموضوع: مشروع قانون فتح اعتماد إضافي.
المرجع: القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

أشارة الى الموضوع والمرجع أعلاه،
وبناءً لطلبكم، نودعكم ربطاً نقاطاً تتضمن شرحاً لبعض البنود الأساسية المدرجة في مشروع قانون فتح اعتماد إضافي
بقيمة /١٠,٠٠٠/ مليار ليرة لبنانية،
للتفضل بالإطلاع.

وزير المالية

يوسف الخليل



لائحة بأبرز العطاءات في مشروع موازنة ٢٠٢٢

- بدل نقل مقطوع للسلك العسكري: (١,٢٠٠,٠٠٠) شهرياً) مستجد بمليارات الليرات اللبنانية

- الاعتمادات السنوية : ١,٦٦٥ مليار ل.ل.
 - بداية الاستفادة شهر شباط
 - محتسب لنهاية شهر أيلول
 - عدد أشهر الاستفادة ٨
 $١,٦٦٥ \times ٨/١٢ = ١,١١٠$ مليار ل.ل.

1,110 مليار ل.ل. موزعة للجيش، قوى الامن الداخلي، الأمن العام، الجمارك، أمن الدولة

- بدل نقل مؤقت: ٦٤٠٠٠ ل.ل. يومياً

- الملحوظ في مشروع الموازنة لـ ٩ أشهر: ٤٣٠ مليار ل.ل.
 $٤٣٠ \times 9/12 = 322.5$ مليار ل.ل.

٣٢٢,٥ مليار ل.ل. لجميع الإدارات العامة

- بدل ساعات التعاقد مع وزارة التربية: تم مضاعفة ساعة المتعاقدين في وزارة التربية بحيث بلغ الفارق ٣٠٩ مليار ل.ل.
 - احتسب لفصلين من ثلاث فصول:
 $٣٠٩ \times 2/3 = ٢٠٦$ مليار ل.ل.

206 مليار ل.ل. لحدود شهر أيلول لمتعاقدي وزارة التربية

- بدل استشفاء: أدوية - مستشفيات مختبرات - مرض - أمومة (بمليارات الليرات اللبنانية) فرق زيادة لـ ٩ أشهر تقريباً

المبالغ	الجهة
٣٦	أمن دولة
٨٢٧	وزارة الدفاع
٦٢٩	الأمن الداخلي
٩٥	أمن عام
٣٥	جمارك
١,٦٣٥	صحة
٧٨٨	تعاونية موظفي الدولة
٩٠	صناديق تعاضد
٤,١٣٤	المجموع العام

مستشفيات سلك عسكري لعام ٢٠٢١: ١٣٩ مليار ل.ل. للجيش
 ملاحظة: بسبب سقوط اعتمادات للتأخر في حجزها وعدم استكمالها لدى ديوان المحاسبة نهاية العام المنصرم.

- تمويل مولدات: لُحِظت الإعتمادات في مشروع ٢٠٢٢ بحوالي ٢٠ ضعف عن ما لحظ عام ٢٠٢٠ وبلغ الفارق ٩٩ مليار ل.ل.
 - احتسب لـ ٩ أشهر
 $٩٩ \times 9/12 = 74.25$ مليار

- رصد إعتمادات إضافية لصالح:

- وزارة الداخلية والبلديات (مليار ل.ل.)

٥	محافظة كسروان - جبيل
---	----------------------

- وزارة التربية والتعليم العالي (مليار ل.ل.)

١٢٠	الجامعة اللبنانية
-----	-------------------